على ما ذكرناه من المعنى". قال الشيخ: "ولا يَظْهَرُ لي فَرْقٌ بين كلامِه هذا وبين مَنْ جَعَلَ المَثَلَ بمعنى الشأن والحال وبمعنى الصفة". قلت: قد تقدَّم في أولِ البقرة أنَّ المَثَل قد يُعَبَّر به عن الصفة وقد لا يُعَبَّر به عنها، فدلَّ ذلك على تغايُرهما، وقد مَرَّ تفسيرُه وعبارةُ الناسِ فيه، ويَدُلُّ على ذلك ما قاله صاحب "ريّ الظمآن" عن **الفارسي** قال: "قيل: المَثَلُ بمعنى الصفة، وقولك: صفةُ عيسى كصفة آدم كلامٌ مُطَّرد، على هذا جُلُّ اللغويين والمفسرين، وخالف **أبو علي الفارسي** الجميعَ، وقال: المَثَلُ بمعنى الصفة لا يُمْكِنُ تصحيحُه في اللغة، إنما المَثَلُ التشبيهُ، على هذا تدورُ تصاريفُ الكلمة، ولا معنى للوصفيةِ في التشابهِ، ومعنى المثل في كلامِهم أنها كلمةٌ يرسلُها قائلُها لحكمةٍ يُشَبِّه بها الأمورَ ويقابِلُ بها الأحوالَ" قلت: فقد فَرَّق بين لفظِ المثل في الاصطلاحِ وبين الصفة.

وقال بعضُهم: إنَّ الكافَ زائدةٌ، وبعضُهم قال: إنَّ "مَثَلًا" زائد. فقد تحصَّل في الكاف ثلاثة أقوال، أظهرها: أنها على بابها من الحرفية وعدمِ الزيادة، وقد تقدَّم تحقيقه. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف شُبِّه به وقد وُجِد هو بغير أب، ووُجِد آدمُ بغيرِ أب ولا أم؟ قلت: هو مثلُه في أحدِ الطرفين، فلا يَمْنَعُ اختصاصُه دونَه بالطرفِ الآخرِ مِنْ تشبيهِه به، لأنَّ المماثلَة مشاركةٌ في بعضِ الأوصافِ، ولأنه شُبِّه به في أنه وُجِد وجودًا خارجًا عن العادةِ المستمرةِ وهما في ذلك نظيران، ولأنَّ الوجود من غير أب وأم أغربُ وأخرقُ للعادةِ من الوجود بغير أب، فَشَبَّه الغريبَ بالأغرب ليكون أقطعَ للخصمِ وأَحْسَمَ لمادة شُبْهته.) [1]

توجيه قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [2]**):** الكلامُ على هذه الآيةِ فيه صعوبةٌ وإشكالٌ فيُحتاج من أجلِ ذلك إلى بَسْطٍ في العبارة، ولنبدأ أولًا بضبط

(١) الدر المصون: ١١٩/٢، ١٢٠.

(٢) آل عمران ٦٦ ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

قراءاتِها وتفسيرِ معناها، فإنَّ الإعراب متوقف على ذلك، فأقولُ: القُرَّاء في ذلك على أربع مراتب، المرتبة الأولى للكوفيين، وابن عامر والبزي عن ابن كثير: "ها أنتم" بألف بعد الهاء وهمزةٍ مخففة بعدها. المرتبة الثانية لأبي عمرو وقالون عن نافع: بألف بعد الهاء وهمزةٍ مسهلة بينَ بينَ بعدها. المرتبة الثالثة لورش وله وجهان، أحدهما: بهمزة مسهلة بينَ بينَ بعد الهاء دونَ ألفٍ بينهما، الثاني: بألف صريحة بعد الهاء من غير همز بالكلية. المرتبة الرابعة: لقنبل بهمزةٍ محققة بعد الهاء دون ألف.

وأمَّا المعنى: فقال قتادة والسدي والربيع وجماعة كثيرة: إن الذي لهم به علم هو دينُهم الذي وجدوه في كتبهم وثبَتَتْ صحتُه لديهم، والذي ليس لهم به علمٌ هو شريعةُ إبراهيم وما كان عليه مِمَّا ليس في كتبهم، ولا جاءَتْ به إليهم رسلُهم، ولا كانوا معاصِريه فَيَعْلَمُون دينه، فجدالُهم فيه مجردُ عنادٍ ومكابرة. وقيل: الذي لهم به علم أمر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه موجودٌ عندهم في كتبِهم بنَعْتِه، والذي ليس لهم به علم هو أمر إبراهيم عليه السلام. وقال الزمخشري: "يعني ها أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقتكم وقلةِ عقولكم أنكم جاد لم فيما لكم به علمٌ مِمَّا نطق به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجُّونَ فيما ليس لكم به علمٌ ولا نَطَق به كتابكم مِنْ دينِ إبراهيم؟".

واختلف الناسُ في هذه الهاءِ فمنهم مَنْ قال: إنها ها التي للتنبيه الداخلةِ على أسماء الإشارة، وقد كَثُرَ الفصلُ بينها وبين أسماء الإشارة بالضمائر المرفوعةِ المنفصلة نحو: ها أنت ذا قائمًا، وها نحن وها هم هؤلاء قائمون، وقد تُعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضمائر توكيدًا كهذه الآية، ويَقِلُّ الفصلُ بغير ذلك كقوله:

تَعَلَّمَنْ هالعمرُ الله ذا قَسَمًا * قاقدِرْ بذَرْعِك وانظرْ أينَ تنْسَلِكُ [1]

وقال النابغة:

ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إن لا تكن نَفَعَتْ * فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البلد [1]

(١) البيت من البسيط انظر ديوان زهير (٨١)، وهو من شواهد الكتاب (٣/ ٥٠٠)، الخزانة (٥/ ٤٥١)، المقتضب (٢/ ٣٢٢)، الهمع (٧٦/١)، الدرر (١/ ٥٠)، القرطبي (٣٨/٢). تنسلك: تدخل.

ومنهم مَنْ قال: إنها مبدلةٌ من همزةِ استفهام، والأصلُ: أأنتم، وهو استفهامُ إنكار، وقد كَثُر إبدال الهمزةِ هاءً وإن لم ينقس، قالوا: هَرَقْت وهَرَحْت وهَبَرْت، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وجماعة، واستحسنه أبو جعفر، وفيه نظرٌ من حيث إنه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام، لم يُسْمع منهم: هَتَضْرِبُ زيدًا بمعنى: أتضرب زيدًا، وإذا لم يثبت ذلك فكيف يُحمل هذا عليه، هذا معنى ما اعترض به الشيخ على هؤلاء الأئمة، وإذا ثَبَتَ إبدال الهمزة هاءً هانَ الأمر، ولا نظرَ إلى كونِها همزةَ استفهام ولا غَيرها.

وهذا -أعني كونَها همزةَ استفهام أُبدلت هاءً- ظاهرٌ على قراءة قنبل وورش؛ لأنهما لا يُدْخِلان ألفًا بين الهاء وهمزة "أنتم" لأنَّ: إدخالَ الألف إنما كان لاستثقال توالي همزتين، فلمَّا أُبْدِلت الهمزةُ هاءً زال الثقل لفظًا، فلم يُحْتج إلى ألفٍ فاصلة، وقد جاءَ إبدالُ همزة الاستفهام هاءً قال:

وأتَى صواحِبُها يَقُلْنَ: هذا الذي * مَنَحَ المودَة غيرَنا وجَفانا[٢]

يريد: أهذا الذي، ويَضْعُفُ جَعْلُها على قراءتهما ها التي للتنبيه لأنه لم يُحْفظ حَذْفُ ألفها، لا يقال: "هذا زيد" بحذفِ ألف "ها" كذا قيل، قلت: وقد حَذَفَها ابن عامر في ثلاثة مواضع، إلا أنه ضم الهاء الباقية بعد حذف الألف، فقرأ في الوصل: ﴿يَتَأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[٣] و﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٤] في النور و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[٥] في الرحمن، لكن إما فَعَل ذلك إتباعًا للرسم لأنَّ الألف حُذِفَتْ في مرسوم مصحف الشام في هذه الثلاثة،

=

(١) البيت من البسيط انظر ديوان النابغة (٢٦)، الخزانة ٢/ ٤٧٨، ابن يعيش ٨/ ١١٣.

(٢) البيت من الكامل نسبه بن منظور لجميل وليس في ديوانه، انظر اللسان (ذا) ابن يعيش ١٠/٢٤٠، المغني (٣٨٤)، الممتع (٤٠٠).

(٣) سورة الزخرف: ٤٩ ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾.

(٤) سورة النور: ٣١.

(٥) سورة الرحمن: ٣١.

وعلى الجملة فقد ثَبَت حَذْفُ ألف "ها" التي للتنبيه.

وأَمَّا مَنْ أثبت الألف بين الهاء وبين همزة "أنتم" فالظاهر أن "ها" للتنبيه، ويَضْعُفُ أَنْ تكونَ بدلًا من همزةِ الاستفهامِ لِما تقدَّم من أَنَّ الألف إنما تدخلُ لأجلِ الثقل، والثقل قد زال بإبدالِ الهمزة هاء. وقال بعضُهم: "الذي يقتضيه النظرُ أَنْ تكونَ "ها" في قراءة الكوفيين والبزي وابن ذكوان للتنبيه؛ لأنَّ الألفَ في قراءتِهم ثابتةٌ، وليس من مذهبهم أن يَفْصِلوا بين الهمزتين بألفٍ، وأن تكونَ في قراءة قنبل وورش مبدلةً من همزة؛ لأن قنبلًا يَقْرأ بهمزة بعد الهاء، ولو كانت "ها" للتنبيه لأتى بألف بعد الهاء، وإنما لم يُسَهِّل الهمزة كما سَهَّلها في "ءأنذرتهم" ونحوِه لأن إبدال الأولى هاء أغناه عن ذلك، ولأن ورشًا فَعَل فيه ما فعل في "ءأنذرتهم" ونحوه من تسهيلِ الهمزة وتَرْكِ إدخال الألف، وكأن الوجهَ في قراءتِه بالألف الحَمْلُ على البدلِ كالوجهِ الثاني في "ءأنذرتهم" ونحوه.

ومَنْ عدا هؤلاء المذكورين –وهم أبو عمرو وقالون وهشام– يُحْتمل أَنْ تكونَ "ها" للتنبيه، وأَنْ تكونَ بدلًا من همزةِ الاستفهام، أمَّا الوجهُ الأول فلأن "ها" التنبيه دَخَلَتْ على "أنتم"، فحقق هشام الهمزة كما حَقَّقها في "هؤلاء" ونحوهن، وخفَّفها قالون وأبو عمرو لتوسُّطها بدخول حرف التنبيه عليها، وتخفيفُ الهمزة المتوسطة قوي، وأمّا الوجهُ الثاني فأَنْ تكونَ الهاءُ بدلًا من همزةِ الاستفهام لأنهم يَفْصِلون بين الهمزتين بألف، فيكونُ أبو عمرو وقالون على أصلهما في إدخال الألف والتسهيل، وهشام على أصله في إدخال الألف والتحقيق، و لم يُقرأْ بالوجه الثاني وهو التسهيل؛ لأن إبدالَ الهمزة الأولى هاء مُغْنٍ عن ذلك.

وقال آخرون: "إنه يجوز أن تكون "ها" في قراءة الجميع مبدلةً من همزة، وأن تكون التي للتنبيه دخلت على "أنتم"، ذَكَرَ ذلك **أبو علي الفارسي** والمهدي ومكي في آخرين، فأمَّا احتمال هذين الوجهين في قراءة أبي عمرو وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر فقد تقدَّم توجيهه وبيانه، وأمَّا احتمالُهما في قراءة غيرهم فأقول: أمَّا الكوفيون والبزي وابن ذكوان فقد تقدَّم توجيهُ كونِ "ها" عندهم للتنبيه، وأمَّا توجيهُ كونها بدلًا

من الهمزة عندهم فأَنْ يكون الأصل: أأنتم فَفَصلوا بالألف على لغة من قال:

.... *... ... .. أأنت أَمْ أُمُّ سالِمِ[1]

ولم يَعْبَؤوا بإبدال الهمزة الأولى هاءً، لكون البدل فيها عارضًا، وهؤلاء وإنْ لم يكن من مذهبهم الفصلُ، ولكنهم جمعوا بين اللغتين. وأما توجيهُ كون "ها" بدلًا من الهمزة في قراءة قنبل وورش فقد تقدم، وأما توجيه كونِها للتنبيه في قراءتهما -وإنْ لم يكن فيها ألفٌ- فأن تكون الألفُ حُذفت لكثرة الاستعمال، وعلى قولِ مَنْ أبْدل كورش حُذِفَت إحدى الألفين لالتقاء السكانين.

وقال أبو شامة: "قلت: "الأَوْلى في هذه الكلمة على جميع القراءات فيها أن تكونَ "ها" للتنبيه، لأنَّا إنْ جعلناها بدلًا من همزة كانت تلك الهمزةُ همزةَ استفهام، و"ها أنتم" أينما جاءت في القرآن إنما جاءت للخبر لا للاستفهام، ولا مانع من ذلك إلا تسهيلُ مَنْ سَهَّل وحَذْفُ من حذف، أمَّا التسهيل، فقد سبق تشبيه بقوله: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾[2] وشبهه، أمَّا الحذفُ فيقول: "ها" مثل: "أَما" كلاهما حرفُ تنبيه، وقد ثَبَتَ جوازُ حذفِ ألف "أما" فكذا حَذْفُ ألف "ها" وعلى ذلك قولُهم: "أَمَ واللهِ لأفعلن"، وقد حمل البصريون قولَهم: "هَلُمَّ" على أنَّ الأصلَ: "ها لُمَّ" ثم حُذِفت ألفُ "ها" فكذا: ها أنتم". قلت: وهو كلامٌ حسن، إلا أنَّ قولَه: "إنَّ ها أنتم حيث جاءت كانت خبرًا لا استفهامًا" ممنوعٌ، بل يجوزُ ذلك ويجوزُ الاستفهام. انتهى.

وذكر الفراء أيضًا هنا بحثًا بالنسبة إلى القصر ولمد فقال: "مَنْ أثبتَ الألف في "ها" واعتقدها للتنبيه، وكانَ مِنْ مذهبه أن يَقْصُر في المنفصل فقياسُه هنا قَصْرُ الألف، حقق الهمزة أو سَهَّلها، وأمَّا مَنْ جعلها للتنبيه ومذهبهُ المدُّ في المنفصل أو جَعَلَ الهاءَ مبدلةً من

(١) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (٧٦٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١١٩)، أمالي ابن الشجري (١/ ٣٢١)، أمالي القالي (٦٧/٢)، الأزهية (٢١١)، الدرر (١/ ١٤٧)، الإنصاف (٢٨٣)، اللسان (جلل).

(٢) سورة البقرة: ٢٢٠ ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

همزة استفهام فقياسه أن يَمُدَّ، سواءً حقق الهمزة أو سَهَّلها". وأمَّا ورش فقد تقدَّم عنه وجهان: إبدالُ الهمزةِ من "أنتم" ألفًا وتسهيلُها بينَ بينَ، فإذا أَبْدل مدَّ، وإذا سَهَّل قَصَر. وهذا كافٍ فيما يتعلق بالقراءاتِ وتفريعاتِ مذاهب القرَّاء عليها، وقد تكلَّموا بأكثرَ من ذلك، ولكن ليس هذا موضعَه.

إذا عرفت جميع ما تقدم ففي إعراب هذه الآية أوجه، أحدها: أن "أنتم" مبتدأ و"هؤلاء" خبرُه، والجملةُ من قوله "حاججتم" جملةٌ مستأنفة مبينة للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقتِكم وقلةِ عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم بما نَطَقَ به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجون فيما ليس لكم به علم؟ ذكر ذلك الزمخشري.(١)

الثاني: أن يكونَ "أنتم هؤلاء" مبتدأً وخبرًا، والجملةُ من "حاجَجْتم" في محلِّ نصبٍ على الحال. يَدُلُّ على ذلك تصريحُ العرب بإبقاء الحالِ موقعها في قولِهم: "ها أنا ذا قائمًا"، ثم هذه الحالُ عندهم من الأحوالِ اللازمةِ التي لا يَسْتَغْني الكلامُ عنها، الثالث: أَنْ يكونَ "أنتم هؤلاء على ما تقدم أيضًا، ولكن "هؤلاء" هنا موصولٌ لا يَتمُّ إلا بصفةٍ وعائدٍ، وهما الجملةُ مِنْ قوله: "حاجَجْتُم" ذَكَره الزمخشري، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين، تقديرُه: ها أنتم الذين حاجَجْتُم، الرابع: أن يكونَ "أنتم" مبتدأ، و"حاججتم" خبرَه، و"هؤلاء" منادى، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين أيضًا، لأنَّ حرف النداء لا يُحْذَفُ من أسماء الإشارة، وأجازه الكوفيون وأنشدوا:

إنَّ الأُولى وُصِفوا قومي لهم فبِهِمْ * هذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخذولا(٢)

يريد: يا هذا اعتصم، وقول الآخر:

لا يَغُرَّنْكُمُ أولاءِ من القومِ * جُنوحٌ للسِّلْمِ فَهْو خِداعُ(٣)

(١) الدر المصون: ١٢٨/٢، ١٢٩.

(٢) البيت من البسيط لرجل من طيء وهو من شواهد البحر (٢٩٠/١)، الأشموني (٣/ ١٣٦).

(٣) البيت من الخفيف، وهو من شواهد البحر ٤٨٦/٢ وانظر الدر المصون ٢/ ١٣٠.

يريد: يا أولاء. الخامس: أَنْ يكونَ "هؤلاء" منصوبًا على الاختصاص بإضمار فعل، و"أنتم" مبتدأً و"حاجَجْتم" خبرَه، وجملةُ الاختصاصِ معترضةٌ، السادس: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: ها أنتم مثل هؤلاء، وتكونُ الجملةُ بعدَها مُبَيِّنَةً لوجهِ التشبيه أَوْ حالًا، السابع: أن يكون "أنتم" خبرًا مقدمًا، و"هؤلاء" مبتدأ مؤخرًا، وهذه الأوجه السبعة قد تقدم ذِكرُها، وذِكْرُ مَنْ نُسبت إليه والردُّ على بعضِ القائلين ببعضِها بما يُغْني عن إعادتِه في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾، وإنما أعدْتُه تَذْكِرَةً به فعليك بالالتفات إليه).[1]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله: ﴿وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ [2] جملةٌ مستأنفة، ولذلك لم يَنْتَصِبْ بإضمار أَنْ في جواب الاستفهام، وقد أجاز الزجاج من البصريين، وقد مَنَع ذلك أبو علي الفارسي وأَنْكره، وقال: "الاستفهامُ واقعٌ على اللَّبْسِ فَحَسْب، وأما "تكتمُون" فخبرٌ حتم لا يجوز فيه إلا الرفعُ"، يعني أنه ليس معطوفًا على "تَلْبِسون" بل هو استئناف، خَبَّر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق. ونقل ابو محمد بن عطية عن **أبي عليّ** أنه قال أيضًا: "الصرف ههنا يَقْبُح، وكذلك إضمارُ "أَنْ"، لأن "يكتمون" معطوف على موجب مقدر وليس بمستفهم عنه، وإنما استَفْهم عن السبب في اللبس، واللَّبْس موجب، فليست الآيةُ بمنزلةِ قولهم: "لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَب اللبن" [3] وبمنزلةِ قولك: "أتقومُ فأقومَ" والعطفُ على الموجب المقرَّر قبيح متى نُصِب، إلا في ضرورةِ شعر كما رُوِي:

(١) الدر المصون: ١٢٦/٢: ١٣٠.

(٢) آل عمران: ٧١.

(٣) لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ الفعل تشرب فيه ثلاثة أوجه الجزم: عطفًا على تأكل، والمعنى هنا هو: النهي عن كل منهما، الرفع على الاستئناف ومعناه: النهي عن أكل السمك والسماح بشرب اللبن، النصب والمعنى هنا هو: النهي عن الجمع بينهما، والواو هنا هي واو المعية، والفعل منصوب بها على رأي الكوفيين أو بتقدير أن على رأي البصريين.

.... * وأَلْحَقُ بالحجازِ فاستريحا[1]

وقد قال سيبويه في قولك: "أَسِرْتَ حتى تَدخُلَها؟" لا يجوز إلا النصبُ في "تدخل" لأن السير مُسْتَفْهَمٌ عنه غيرُ موجَبٍ"، وإذا قلنا: "أيُّهم سار حتى يدخُلها؟ رَفَعْتَ لأن السيرَ موجب والاستفهامُ إنما وقع عن غيره".

قال الشيخ: وظاهرُ هذا النقلِ عنه معارضتُه لِما نُقل عنه قبله، لأنَّ ما قبلَه فيه أنَّ الاستفهامَ وَقَعَ عن اللَّبْسِ فحسب، وأمَّا "يكتُمون" فخبر حتم لا يجوزُ فيه إلا الرفع، وفيما نقله ابن عطية أنَّ "يكتمون" معطوفٌ على موجبٍ مقدَّرٍ وليس بمستفهم عنه، فيدُلُّ العطف على اشتراكهما في الاستفهامِ عن سبب اللَّبْس وسبب الكتم الموجبين، وفَرْقٌ بين هذا المعنى وبين أن يكون "يكتمون" إخبارًا مَحْضًا لم يشترك مع اللَّبْس في السؤال عن السبب، وهذا الذي ذهبَ إليه أبو عليّ من أنَّ الاستفهامَ إذا تَضَمَّن وقوعَ الفعلِ لا ينتصب الفعلُ بإضمار "أَنْ" في جوابه تبعه في ذلك جمال الدين بن مالك، فقال في "تسهيله": "أو لاستفهامٍ لا يتضمَّنُ وقوعَ الفعل" فإنْ تضمَّن وقوعَ الفعل امتنع النصبُ عندَه نحو: "لِمَ ضربْتَ زيدًا فيجاريك" لأنَّ الضربَ قد وقع، و لم يَشْتَرط غيرُهما من النحويين ذلك، بل إذا تعذَّر سَبْكُ المصدرِ مما قبله: إمَّا لعدم تقدُّمِ فعلٍ، وإمَّا لاستحالةِ سَبْكِ المصدرِ المرادِ به الاستقبالُ لأجلِ مُضِيِّ الفعل فإنما يُقَدَّر مصدرٌ مُقَدرٌ استقبالُه بما يَدُلُّ عليه المعنى، فإذا قلت: لِمَ ضربْتَ زيدًا [فأضربك] فالتقديرُ: ليكنْ منك إعلامٌ بضرب زيد فمجازاةٌ منا. وأمَّا ما رَدَّ به أبو علي الفارسي على الزجاج والفراء فليس بلازم؛ لأنه قد منع أن يُراد بالفعل المضيُّ، إذ ليس نصًا في ذلك، إذ قد يمكن الاستقبال لتحقُّق صدورهِ لا سيِّما على الشخصِ الذي صَدَرَ منه أمثالُ ذلك، وعلى تقدير تحقُّق المُضِيّ فلا يَلْزَمُ الزجاجَ أيضًا؛ لأنه كما تقدَّم: إذا لم يمكن سبك مصدرٌ مستقبلٌ من الجملةِ الاستفهاميةِ سَبَكْناه مِنْ لازمِها، ويَدُلُّ على إلغاء هذا الشرطِ والتأويلِ

(١) البيت من الوافر للمغيرة بن حناء، وهو من شواهد الكتاب (٣/ ٣٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧٩/١)، المحتسب (١٩٧/١) الهمع (٧٧/١)، الخزانة (٦٠٠/٣)، الدرر (٥١/١).

بما ذكرناه ما حكاه ابن كيسان مِنْ نصب المضارع بعد فعلٍ ماض محققِ الوقوعِ مستفهم عنه نحون: أين ذهب زيد فنتبعَه؟ ومن أبوك فنكرمَه؟ وكم مالُك فنعرفَه؟ كلُّ ذلك متأوَّلٌ بما ذكرت من انسباك المصدرِ المستقبلِ من لازمِ الجملِ المتقدمة فإنَّ التقدير: ليكنْ منك إعلامٌ بذهابِ زيد فاتِّباعٌ منا، وليكن منك إعلامٌ بأبيك فإكرامُ له منا، وليكن منك تعريفٌ بقَدْرِ مالك فمعرفةُ منا"، وهذا البحث الطويل على تقدير شيء لم يقع، فإنه لم يُقرأ لا في الشاذ ولا في غيرِه إلا ثابت النون، ولكن للعلماء غرضٌ في تطويل البحث تنقيحًا للذهب.

ووراءَ هذا قراءةٌ مُشْكلةَ رَوَوها عن عبيد بن عمير وهي "لِمَ تَلْبسوا وتكتُموا" بحذف النون من الفعلين، وهي قراءةٌ لا تبعد عن الغلط البَحْت، كأنه تَوَهَّمَ أنَّ "لِمَ" هي "لم" الجازمة فَجَزَمَ بها، وقد نقل المفسرون عن بعض النحاة هنا أنهم يَجْزِمون بـــ"لِمَ" حملًا على لَمْ، نقل ذلك السجاوندي وغيرُه عنهم، ولا أظنُّ نحويًا يقول ذلك البتة، كيف يقول في جارٍ ومجرورٍ إنه يجزم!! هذا ما لا يتَفَوَّه به البتة ولا يَطيق سماعَه، فإن يَثْبُتْ هذا قراءةً، ولا بد فليكُنْ مِمَّا حُذِفَ فيه نون الرفع تخفيفًا؛ حيث لا مقتضى لحَذْفِها، ومن ذلك قِراءةُ بعضهم: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [1] تشديدِ الظاءِ، والأصلُ: تتظاهران، فَأَدْغَمَ التاءَ في الظاء وحَذَفَ النون تخفيفًا، وفي الحديث: "والذي نفسي بيده لا تَدخُلوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تُؤمِنوا حتى تَحابُّوا" يريد عليه السلام: لا تخلون ولا تؤمنون؛ لاستحالة النهي معنى، وقال الشاعر:

أَبيتُ أَسْرِي وتبيتِي تَدْلُكِي * وجَهكِ بالعنبرِ والمِسْكِ الذَّكي [2]

يريد: تبيتين وتدلكين، ومثلُه قولُ أبي طالب:

(١) سورة القصص: ٤٨ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾.

(٢) البيت من الرجز في المحتسب ٢/ ٢٢، الخصائص ٣٨٨/١، الهمع ٥١/١، الدرر٢٧/١، رصف المباني(٣٦١)، الخزانة ٣٣٩/٨، التصريح ١١١/١، اللسان (دلك)

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهُمْ ما صَنَعْتُمُ * سَتَحْتَلِبُوها لاقِحًا غيرَ باهِلِ[١]

يريد: فستحتلبونها، ولا يجوزُ أن يُتَوَهَّم في هذا البيت أن يكونَ حَذَفَ النونَ لأجلِ جواب الشرط؛ لأنَّ الفاءَ مرادةٌ وجوبًا، لعدمِ صلاحية "ستحتلبوهَا" جوابًا لاقترانِهِ بحرف التنفيس). [٢]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [٣]:

قال صاحب (الدر): (قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ﴾: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها زائدةٌ مؤكدةٌ، كهي في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [٤] أي: رَدِفَكم، وقول الآخر:

لَمَّا أَنْ تواقَفْنَا قليلًا * أَنَخْنا للكلاكِلِ فارتَمَيْنَا[٥]

قول الآخر:

ما كنتُ أخدَعُ للخيلِ بخُلَّةٍ * حتى يكونَ لِيَ الخليلُ خَدُوعا [٦]

أي: أَنَخْنَا الكلاكل، وأَخْدَعُ الخليلَ، ومثلُه:

يَذُمُّونَ للدنيا هوم يَرْضِعُونَها * أَفاويقَ حتى ما يَدِرُّ لها ثَعْلُ[٧]

يريد: يَذُمُّون الدنيا، ويروي "بالدنيا" بالباء، وأظن البيت: "يَذُمُّونَ لِي الدنيا" فاشتَبَه اللفظُ على السامعِ، وكذا رأيتُه في بعضِ التفاسيرِ، وهذا ليس بقوي.

والثاني: أنَّ "أَمِنَ" ضُمِّنَ معنى أَقَرَّ واعترَفَ، فَعُدِّي باللام أي: ولا تُقِرُّوا ولا

---

(١) البيت من الطويل في البحر المحيط (٤٩٢/٢)، شرح الكافية الشافية (١/ ٢١١)والشاهد قوله "ستحتلبوها" حيث حذف الفاء والنون للضرورة.

(٢) الدر المصون: ١٣٢/٢، ١٣٣.

(٣) آل عمران ٧٣.

(٤) سورة النمل: ٧٢ ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٥) البيت من الوافر انظر المقرب (١١٥/١)، رصف المباني (١١٦).

(٦) البيت من الكامل انظر البحر المحيط ٤٩٤/٢.

(٧) البيت من الطويل لعبد الله بن همام السلولي نظر اللسان (رضع)، إصلاح المنطق (٢١٣).

تَعْتَرِفوا إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم، ونحوُه: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ﴾ (١) ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ (٢). وقال أبو علي: "وقد تعدَّى "آمَن" باللام في قولِهِ: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ﴾ ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ (٣) ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤) فذَكَرَ أنه يتعدَّى بها من غيرِ تضمين./ والصوابُ ما قَدَّمْتُه من التضمين، وقد حَقَقْتُ هذا أولَ البقرة.(٥)

وهذا استثناءٌ مفرغ، وقال أبو البقاء: "إلاَّ لِمَنْ تَبع" فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ مِمَّا قبلَه، والتدقيقُ: لا تُقِرُّوا إلا لِمَنْ تَبع" فعلى هذا اللامُ غيرُ زائدةٍ، ويجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً، ويكون محمولًا على المعنى أي: اجْحَدُوا كلَّ أحدٍ مَنْ تَبِعَ، والثاني: أنَّ النيةَ به التأخيرُ والتقديرُ: ولا تُصَدِّقوا أنْ يؤتَى أحَدٌ مثلَ ما أُتيتم إلا مَنْ تَبع دينَكم، فاللامُ على هذا زائدَةٌ، و"مَنْ" في موضِعِ نصبٍ على الاستثناء من "أحد".

وقال الفارسي: "الإيمانُ لا يتعدَّى إلى مفعولين فلا يتعلَّقُ أيضًا بجارَّيْن، وقد تُعَلَّق بالجارّ المحذوفِ مِنْ قولِهِ: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ فلا يتعلَّقُ باللامِ في قوله: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ إلا أَنْ يُحمل الإيمانُ على معناه، فيتعدَّى إلى مفعولين، ويكونُ المعنى: "ولا تُقِرُّوا بأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُتيتم إلا لَمَنْ تَبِعَ دينكم كما تقولُ: أَقْرَرْتُ لزيدٍ بألف، فتكونُ اللامُ متعلقةً بالمعنى، ولا تكونُ زائدةً على حدِّ ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (٦). قلت: فهذا تصريحٌ من **أبي علي** بأنه ضُمِّنَ آمَنَ معنى أَقَرَّ).(٧)

قال صاحب (الدر): (واختلفوا في الجملةِ مِنْ قولِهِ: "ولا تُؤْمِنُوا" هل هي مِنْ

(١) سورة يونس: ٨٣ ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾.

(٢) سورة يوسف: ١٧.

(٣) سورة طه: ٧١، الشعراء: ٤٩.

(٤) سورة التوبة: ٦١.

(٥) الدر المصون: ١/١٧.

(٦) سورة يوسف ٤٣.

(٧) الدر المصون: ٢/١٣٥.

مقولِ الطائفة أم من مقول الله تعالى، على معنى أن الله تعالى خاطب به المؤمنين تثبيتًا لقلوبهم وتسكينًا لجَأشهم؛ لئلا يَشُكُّوا عند تَلَبُّس اليهود عليهم وتزويرهم؟ وقد نَقَلَ ابنُ عطية الإجماعَ من أهلِ التأويل على أنه من مقول الطائفة، وليس بسديدٍ لما نَقَلَهُ الناسُ من الخلاف.

و"أحد" يجوزُ أَنْ يكونَ في الآية الكريمة من الأسماء الملازمة للنفي وألاَّ يكون، بل يكون بمعنى واحد. وقد تقدَّم الفرق بينهما بأن الملازم للنفي همزتُهُ أصلية، والذي لا يلازم النفي همزته بدل من واو، فعلى جَعْلِهِ ملازمًا للنفي يظهر عَوْدُ الضمير عليه جمعًا اعتبارًا بمعناه، لأنَّ المراد به العموم، وعليه قوله: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [1] جَمَعَ الخَبَرَ لَمَّا كان "أحد" في معنى الجميع، وعلى جَعْلِهِ غيرَ الملازم للنفي يكونُ جَمْعُ الضمير في "يُحاجُّوكُم" باعتبارِ الرسول عليه السلام وأتباعِهِ. وبعضُ الأوجهِ المتقدمة يَصِحُّ أَنْ يُجعل فيها "أحد" المذكورُ الملازمُ للنفي، وذلك إذا كان الكلامُ على معنى الجَحْدِ، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت كما مَرَّ في بعض الوجوه فيمتنعُ جَعْلُه الملازمَ للنفي، والأمر واضحٌ مِمَّا تقدَّم.

وقرأ ابن كثير: "أأن يؤتى" بهمزة استفهام وهو على قاعدتِهِ في كونه يُسَهِّل الثانية بينَ بينَ من غير مدٍّ بينهما. وخُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أوجه، أحدها: أن يكون "أن يُؤتى" على حَذْفِ حرف الجر وهو لام العلة والمُعَلَّلُ محذوف، تقديره: أَلأَنْ يؤتى أحدُ مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرتموه، وقد قَدَّمَتْ تحقيقَ هذا فحينئذٍ يَسُوغُ في محلِّ "أَنْ" الوجهان: أعني النصبَ مذهبَ سيبويه، والجَرَّ مذهبَ الخليل.

الثاني: أَنَّ "أَنْ يُؤتَى" في محلِّ رفع بالابتداءِ والخبر محذوف تقديره: أأن يؤتى أحد يا معشر اليهود مثلَ ما أوتيتم من الكتاب والعلم تُصَدِّقون به أو تعترفون به أو تَذْكُرونه لغيركم أو تُشيعونه في الناس ونحوُ ذلك مِمَّا يَحْسُن تقديرُه، وهذا على قولِ مَنْ يقول:

(١) سورة الحاقة: ٤٧ .

"أزيد ضربته" وهو وجه مرجوح، كذا قَدَّرَهُ الواحدي تَبَعًا للفارسي، وأحسنُ من هذا التقدير لأنه الأصل: أإتيان أحدٍ مثلَ ما أُوتيتم ممكنٌ أو مُصَدَّقٌ به.

الثالث: أن يكونَ منصوبًا بفعلٍ مقدر يفسِّره هذا الفعلُ المضمرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ والتقدير: أَتَذْكُرون أَنْ يُؤْتَى أحد تذكرونه، فتذكرونه مفسِّرٌ لتذكرون الأول على حَدِّ: "أزيدًا ضربته" ثم حُذِفَ الفعلُ الأخير المفسِّر لدلالةِ الكلام عليه، وكأنه منطوقٌ به، ولكونِهِ في قوة المنطوق به صَحَّ له أن يفسِّر مضمرًا، وهذه المسألةُ منصوص عليها. وهذا أرجحٌ من الوجه قبله، لأنه مثلُ: أزيدًا ضربته، وهو راجحٌ لأجلِ الطالب للفعل، ومثلُ حَذْفِ هذا الفعلِ المقدَّرِ لدلالة ما قبلَ الاستفهامِ عليه حَذْفُ الفعل في قوله: ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ [1] قيل: تقديره: الآن آمنت ورَجَعْتَ وتُبْتَ ونحو ذلك.

قال الواحدي: "فإنْ قيل: كيف وُجِدَ دخولَ "أحد" في هذه القراءةِ وقد انقطَع من النفي والاستفهام، وإذا انقطع الكلامُ إيجابًا وتقريرًا فلا يجوز دُخولُ "أحد"؟ قيل: يجوزُ أَنْ يكونَ "أحد" في هذا الموضع "أحدًا" الذي في نحو: أحد وعشرين وهذا يقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد. وقال أبو العباس: "إن أحدًا ووحَدًا وواحدًا بمعنى".

وقوله: "أو يُحاجُّوكم" "أو" في هذه القراءةِ بمعنى حتى، ومعنى الكلام: أأن يُؤتى أحد مثل ما أوتيتم تذكرونه لغيركم حتى يحاجُّكم عند ربكم. قال الفراء: "ومثلُه في الكلام: تَعَلَّقْ به أو يُعْطِيَكَ حقلك، ومثلُه قولُ امرئ القيس:

فَقُلْتُ له: لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إنما * نحاوِلُ مُلْكًا أو نموتَ فَنُعْذَرَا[2]

أي: حتى، ومِنْ هذا قولُه تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [3] قال: "فهذا وجه، وأجودُ منه أن تجعلَه عطفًا على الاستفهام، والمعنى: أأن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم أو يُحاجَّكم أحدٌ عند الله تُصَدِّقونه وهذا كله معنى قول **الفارسي**، ويجوز أن

(١) سورة يونس: ٩١.

(٢) البيت من الطويل انظر: ديوانه (٦٦)، الخصائص ١/ ٦٣، رصف المباني (١٣٣)، ابن يعيش ٢٢/٧.

(٣) سورة آل عمران: ١٢٨.

يكون "أن يؤتى أحد: منصوبًا بفعل مقدر لا على سبيل التفسير، بل لمجرد الدلالة المعنوية تقديرُه: أتذكرون أو أَتَشِيعونَ أَنْ يُؤْتَى أحدٌ، ذكره الفارسي أيضًا، وهذا هو الوجهُ الرابع.

الخامس: أَنْ يكونَ "أَنْ يؤتى" في قراءته مفعولًا من أجله على أن يكون داخلًا تحت القول لا من قولِ الطائفة. وهو أظهرُ مِنْ جَعْلِهِ من قول الطائفة.

وقد ضَعَّف الفارسي قراءةَ ابن كثير فقال: "وهذا موضِعٌ ينبغي أن تُرَجَّح فيه قراءةُ غير ابن كثير على قراءة ابن كثير؛ لأنَّ الأسماءَ المفردة ليس بمستمرٍ فيها أن تَدُلَّ على الكثرة"، وقرأ الأعمش وشعيب بن أبي حمزة: "إنْ يؤتى" بكسر الهمزة، وخَرَّجها الزمخشري على أنها: "إنْ" النافية فقال: "على إن النافية، وهو متصل بكلام أهل الكتاب أي: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم وقولوا لهم: ما يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم حتى يُحاجُّوكم عند ربكم، يعني لا يُؤْتَوْن مثلَه فلا يُحاجُّونكم".

وقال ابن عطية: "وهذه القراءةُ تحتمل أن يكونَ الكلامُ خطابًا من الطائفةِ القائلة، ويكونُ قولُها "أو يحاجُّوكم" بمعنى: أو فليحاجُّوكم وهذا على التصميمِ على أنه لا يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتي، أو تكون بمعنى: إلاَّ أَنْ يُحاجُّوكم، وهذا على تجويز أَنْ يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتي، أحدٌ ذلك إذا قامت الحجة له" فقد ظَهَرَ على ما ذَكَرَ ابن عطية أنه يجوزُ في "أو" في هذه القراءةِ أن تكونَ على بابِها مِنْ كونِها للتخيير والتنويع، وأَنْ تكونَ بمعنى "إلاَّ"، إلاَّ أنَّ فيه حَذْفَ حرفِ الجزم وإبقاءَ عمله، وهو لا يجوز، وعلى قولِ غيره تكونُ بمعنى حتى.

وقرأ الحسن: "أَنْ يُؤْتى أحدٌ" على بناءِ الفعل للفاعل. ولَمَّا نقل هذه القراءةَ بعضُهم لم يتعرَّض لـــ"ان" بفتحٍ ولا كسرٍ كأبي البقاء، وتعرَّض لها بعضُهم فقيَّدها بكسرِ "إنْ" وفسَّرها بـــ"إنْ" النافية، والظاهر في معناه أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه، وهي خطابٌ من النبي صلى الله عليه وسلم لأمته، والمفعولُ محذوف تقديره: نْ يؤتي أحدٌ أحدًا مثلَ ما أوتيتم، فحُذِفَ المفعولُ الأولُ وهو "أحدًا" لدلالة المعنى عليه،

وأُبْقِيَ الثاني. وهذا الواحدي: "وهذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبهِ تفسيرًا، ولقد تدبَّرْتُ أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أَجِدْ قولًا يَطَّرِدُ في هذه الآية من أولِها إلى آخِرها مع بيان المعنى وصحة النظم) [1]

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ ﴾ [2]:

قال الفارسي: وكما أبدلت الياء من الألف كذلك أبدلت الألف منها في حاحيت وعاعيت حيث أريد إزالة التضعيف فيه كما أزيل من نظيره من الواو وهو ضوضيت وقوقيت وهذا مذهب أيضا وفي التنزيل: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ ﴾ وفيه ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [3] [4]

توجيه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾:

قال صاحب (الدر): (قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ ﴾ [5]: قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بنصب "يأمركم" والباقون بالرفع، وأبو عمرو على أصلِهِ من جواز تسكين الراء والاختلاسِ، وهي قراءة واضحة سهلة التخريج والمعنى، وذلك أنها على القطع

(١) الدر المصون: ٢/١٣٨، ١٣٩.

(٢) آل عمران ٧٥ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

(٣) الفرقان ٥.

(٤) العسكريات ص٨٢. وقد قال الفارسي في العضديات ص١٨: ٢٠. في هذه المسألة: مسألة: إبدال الياء من الحرف الثالث في التظني ونحوها: التظني تفعل من الظن، وكان القياس أن يقول: تظنن، مثل التشدد إلا أن النون أبدلت منها الياء كراهية لاجتماع الأمثلة فقيل التظني ومثل ذلك في البدل قول العجاج تقضي البازي إذا البازي كسر.
الأصل فيه التقضض لأنه تفعل من الانقضاض فأبدلت من الضاد الثالثة الياء كما أبدلت منها في التظني ومثل هذا في البدل قوله عز وجل: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ الفرقان (٥).
وإنما هي تمل كما قال تباركت أسماؤه: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ البقرة ٢٨٢ فصححت اللامان وأبلت من الأخرى الياء في أمليت وليس هذا من قوله عز وجل: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ (١٨٣) الأعراف والقلم ٤٥.
فإن أملي ها هنا أفعل من الملا الذي هو الاتساع ومن الملاءة ومما أبدل من المضاعف في هذا النحو قوله: فآليت لا أملاه حتى يملني إنما هو أمله فأبدل من اللام الثانية الألف ومثل ذلك (لا وربيك لا أفعل ذاك يريد ولا وربك فأبدل من الباء الثانية الياء حكاه أحمد بن يحيى.

(٥) سورة آل عمران: ٨٠